الفصل الرابع والعشرون:
الحقبة المنسية

رشا حسني

دمرت حرب ١٩٤٨ سائر بنى المجتمع الفلسطيني، بعد أن مزقت أوصال الوطن، باحتلال قسم كبير من الأرض، وتشريد نحو مليون فلسطيني، تحولوا، بين عشية وضحاها، إلى لاجئين في البلدان العربية المجاورة[١].

لعل الأفدح أثرًا، فقدان أهل الأرض الفلسطينية، التي ظلت بعيدة عن قبضة الصهيونية، بعد ١٩٤٨، هويتهم، بعد ضم شرقي فلسطين للأردن، وتسميتها بالضفة الغربية، فضلاً عن تسمية الساحل الجنوبي الفلسطيني " قطاع غزة "، مما كرس تمزق التراب الوطني الفلسطيني، وأسهم في إخفاق تجربة إعلان " حكومة عموم فلسطين " [٢].

إثر إعلان قيام إسرائيل، في ١٩٤٨/٥/١٥، سعت " الهيئة العربية العليا " إلى إبقاء الرمز، وحاولت التمسك بصفة كيانية مستقلة للأراضي العربية، التي لم يصلها الاحتلال الصهيوني، رغم رفض " الهيئة " للتقسيم، فطرحت إنشاء حكومة فلسطينية، في أوائل سبتمبر / أيلول ١٩٤٨، عندما بحثت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مسألة تمثيل فلسطين في الدورة المقبلة للجامعة، غير أن المشروع لم يحظ بالقبول، رغم إقرار اللجنة السياسية بمشروعية الفكرة. من هنا قررت " الهيئة

العربية " اعتبار نفسها حكومة ممثلة للبلاد، تحت اسم " حكومة عموم فلسطين " [٣].

صحيح أن الصيغة التي طرحتها " الهيئة العربية العليا "، ممثلة في " حكومة عموم فلسطين "، كانت تشمل، نظريًا، الأراضي الفلسطينية كلها، إلا أن الأحداث والمواقف العربية حالت دون تحقيق ذلك، عمليًا. ففي الوقت الذي أعلن فيه قيام " حكومة عموم فلسطين " كانت الأراضي الفلسطينية قد أصبحت إما تحت سيطرة الكيان الصهيوني الناشئ، أو تحت سيطرة الجيوش العربية، لذا كان يجب أن تشمل سيادة الحكومة الفلسطينية كاملة، رغم عموميتها النظرية، الأراضي المحتلة، مؤقتًا، من قبل الجيوش العربية، وأن تستمر مطالبتها بالسيادة على الأراضي الفلسطينية كاملة، في وضع مشابه لمطالبة حكومة ألمانيا الاتحادية بالسيادة على عموم الأراضي الألمانية [٤].

غير أن الوقت، على مايبدو، كان قد فات، فقد رفع الكونت فولك برنادوت، الوسيط الدولي، الموفد من الأمم المتحدة، تقريرًا حول مقترحاته لحل القضية، في ١٩٤٨/٦/٢٧، بما يفيد عدم وجود بوادر تدل على رغبة في إنشاء حكومة عربية فلسطينية، أُسوة بالحكومة الإسرائيلية، واتخاذه من ذلك ذريعة، لاقتراح دمج القسم الغربي من فلسطين بشرق الأردن، رغم معارضة " الهيئة العربية العليا "، وبعض الحكومات العربية لهذا الاقتراح، الذي يرمي لإذابة الجغرافيا الوطنية لأرض فلسطين، مبكرًا[٥].

لم يحل الجانب المعارض، دون إقدام " الهيئة العربية العليا " على

مواصلة التمسك بفكرة بعض الكيان الفلسطيني، لذلك دعت " الهيئة "، في ١٩٤٨/١٠/١، إلى عقد المؤتمر الوطني في غزة، الذي أقر فيه تشكيل " حكومة عموم فلسطين "، تألفت من رئيس وعدد من الوزراء، وتشكيل مجلس وطني، ضم ممثلي الشعب الفلسطيني، ترأسه الحاج أمين الحسيني، كما أصبح أحمد حلمي عبد الباقي رئيسًا للحكومة، وأعلن المجلس استقلال فلسطين، وإقامة دولة حرة، ذات سيادة. اعترفت دول الجامعة العربية بهذه الحكومة، بإستثناء الأردن، إذ قام، في يوم انعقاد مؤتمرغزة، بعقد مؤتمر آخر في عمان، سعى إلى سحب الشرعية عن مؤتمر غزة، ومنح الملك عبد الله حق تمثيل الشعب الفلسطيني، والتحدث نيابة عنه. تبع هذا المؤتمر بآخر، أكثر أهمية وتأثيرًا، ففي ١٩٤٨/١٢/١، عقد " مؤتمر أريحا "، الذي قرر مبايعة الملك عبد الله ملكًا على فلسطين، وتوحيد الأرض الفلسطينية مع شرق الأردن، واعتبار ذلك مقدمة لوحدة عربية حقيقية[٦].

بهذا الإجراء دخلت المسألة الكيانية الفلسطينية في طور من الركود، نتيجة عدم الاحتفاظ بالأراضي التي لم تصلها الحركة الصهيونية، بمدلول التسمية الفلسطينية، وعدم احتفاظ الجزء الأكبر من الشعب الفلسطيني بهويته الذاتية[٧].

في ظروف النكبة الكبرى، ومعطياتها السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، لم تصل المعارضة الفلسطينية بتلك الإجراءات إلى حد المجابهة، واقتصر الأمر على اعتراضات جزئية محدودة، نتيجة لعدم تجذر الوعي والمفهوم الكياني لدى الفلسطينيين، الذين لم يمارسوا، في

تاريخهم الحديث، حكمهم لأنفسهم، فقد كانت عروبة الأرض الفلسطينية تتقدم على غيرها من المعارك، ولم تكن " حكومة عموم فلسطين " ومن خلفها " الهيئة العربية العليا " في موقف يسمح لها بخلق شروط المجابهة. إذ كانت رموزها البارزة خارج فلسطين، فكانت " حكومة عموم فلسطين " بنتًا شرعية للوطن العربي، المحكوم بالعجز، والتمزق، في ظل علاقات دولية متشابكة، ضد مصلحة العرب [٨].

سرعان ما تلاشى الحماس، الذي أبدته جامعة الدول العربية تجاه " حكومة عموم فلسطين "، وامتنعت الجامعة عن دعوة هذه الحكومة لحضور اجتماعاتها، كما امتنعت الحكومة المصرية عن السماح لها بممارسة نشاطاتها في قطاع غزة[٩].

كانت " حكومة عموم فلسطين " آخر التجارب، التي اختتمت بها القيادة التقليدية للشعب الفلسطيني حياتها السياسية. وكان فشلها إنذارًا بانطواء التطور الكيانى الفلسطيني، لافتقاده المقومات المادية لهذا التطور؛ فالأرض الفلسطينية، التي لم تصلها يد الصهيونية، فقدت هويتها التاريخية، والشعب الفلسطيني اقتلع من أرضه، وتفرق شمله، وفرضت عليه قيود التنقل، والإقامة، والعمل، ومنع من حرية التعبير، والتنظيم، وفقد مؤسساته السياسية. على هذا تركزت تطلعات الشعب الفلسطيني على " العودة "، كهدف مركزي، دون أن يرتبط هذا الهدف بتصور كياني محدد لديهم، حافظوا على وعيهم بقضيتهم الوطنية، دون أن يتبلور ذلك الوعي، في أشكال، سياسية، أو مؤسسية، تلائم واقع مابعد النكبة[١٠].

في تلك الأثناء انهارت الأحزاب التقليدية الستة (العربي، الدفاع،

الإستقلال، الكتلة الوطنية، الإصلاح، ومؤتمر الشباب)، وقد شهدت الحقبة السابقة للنكبة انتشار المؤسسات السياسية العقائدية، على رأسها " عصبة التحرر الوطني "، التي أعلنت عن وجودها كمنظمة سياسية مستقلة، في عام ١٩٤٣، وسط ظروف سياسية معقَّدة على المستويين، الخارجي والداخلي، واستمرت في نشاطها، حتى النكبة، تعاونت مع قيادة الحركة الوطنية، فقد كانت العصبة حزبًا عربيًا وطنيًا وجزءًا من الحركة الوطنية العامة ومثلت الحزب العربي الحقيقى الوحيد، في تلك الحقبة (١١).

لا يعنى ذلك انفراد " عصبة التحرر الوطني " بالساحة السياسية في فلسطين، قبيل نكبة ١٩٤٨، فقد ضمت المؤسسات السياسية العقائدية كذلك، كل من كتلة " القوميين العرب "، و " الحزب السوري القومي الإجتماعي "، و " جماعة الإخوان المسلمين "، " وحزب البعث العربي "، فضلاً عن منظمات الشباب والعمال، التي ضمت منظماتها " النجادة " و " الفتوَّة " و " جمعية الكشاف العربي الفلسطيني "، و " التنظيمات العمالية "، والتنظيمات العسكرية، التي تمثلت في " جيش الإنقاذ "، و " قوات الجهاد المقدس " (١٢).

بوقوع نكبة ١٩٤٨، لم يبق من الأحزاب العربية الفلسطينية إلا " عصبة التحرر الوطني "، التي واصلت العمل في القسم الشرقي من فلسطين، الذي سرعان ما ضُم إلى شرق الأردن، وحمل إسم " الضفة الغربية "، في مايو /أيار ١٩٥٠، كما واصل فرع " العصبة " نضاله في قطاع غزة، وإن تحول الفرعان إلى العمل السري، تحت القمع، ثم

اندمجت " العصبة " مع الحلقات الماركسية في شرق الأردن، في مايو/أيار ١٩٥١، وشكلوا مجتمعين " الحزب الشيوعى الأردنى "، مقابل " الحزب الشيوعى الفلسطيني " في قطاع غزة، في أغسطس /آب ١٩٥٣ (١٣).

موقف المنظمات الدولية من القضية الفلسطينية :

بعد نكبة ١٩٤٨، وقف العالم الخارجى موقف اللامبالاة إزاء ما جرى للشعب الفلسطيني، بتجاهل الكيان الصهيوني لقرارات الأمم المتحدة، بشأن عودة اللاجئين، وأصدرت الجمعية العامة في ٨ ديسمبر/كانون الأول ١٩٤٩، قرارًا قضى بإنشاء " وكالة هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتشغيلهم "، المعروفة باسم " أونروا "، وتركت الشئون السياسية المتعلقة بحل الصراع، أو حق العودة، خارج إطار مهمة وكالة الإغاثة، وكلفت بها " لجنة توفيق " شكلت في الشهر نفسه(١٤).

اتضح من خطة عمل وكالة الإغاثة أنها تسعى نحو ضمان استيعاب اللاجئين في الدول العربية، تمهيدًا للاستغناء عن المساعدات الدولية. إن الدول التي دعمت " وكالة الإغاثة " هي نفسها التي دعمت الكيان الصهيوني، مما أكد هدف " الوكالة " في إدماج الفلسطينيين في اقتصاديات الدول المضيفة، وقد أدى ارتباط مشاريع التشغيل والتوطين، التي طرحت على اللاجئين الفلسطينيين، بأهداف سياسية، تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني، إلى تخلى " وكالة الإغاثة "، منذ بداية الخمسينيات، عن تشغيل اللاجئين في مشاريع اقتصادية إنتاجية، وحصر

مهمتها في تقديم بعض الخدمات المحدودة. أدى هذا الوضع إلى ترسيخ حالة من النقمة في صفوف اللاجئين، الذين اعتبروا مهمة " وكالة الإغاثة " تفريطًا في حقوقهم، وهويتهم كشعب. تأكد ذلك، بعد تخلي الأمم المتحدة، نهائيًا، عن كل قراراتها السابقة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الصادر في ١٩٤٩/١٢/٢٨، والذي ينص على رصد الأموال اللازمة لبرنامج الأشغال العامة الذي اقترحته " لجنة كلاب " (*)، وبعد أن كانت عودة اللاجئين إلى ديارهم هدف المنظمة الأول، أصبحت مهمة صعبة، بذريعة أن إسرائيل ترفضها. حتى الاستمرار في الإغاثة أصبح أمرًا شاقًا، حسب ادعاء منظمة الأمم المتحدة، التي أكدت ضرورة اعتماد اللاجئين على أنفسهم، ثم بحث قضيتهم، كجزء من " قضية بلدان الشرق الأوسط الاقتصادية " (١٥).

بين عامي ١٩٥٢ و١٩٦٠ تعددت مشاريع توطين اللاجئين، التي استهدفت تصفية القضية الفلسطينية بدمج اللاجئين الفلسطينيين، اقتصاديًا، وسياسيًا في الدول العربية، التي هاجروا إليها، إثر نكبة ١٩٤٨.

بعد فشل مهمة " لجنة التوفيق "، التابعة للأمم المتحدة، تقدم مندوب النرويج بمشروع قرار إلى هيئة الأمم المتحدة، في ١٩٥٢/١١/٢٦، لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وهو المشروع الذي لم يكن له أى صدى. تلا ذلك مشروع جونستون (١٩٥٣ - ١٩٥٥)، ثم " مشروع جاما "، فمشروع أنطواني إيدن(١٩٥٥)، الذي أعقبه مشروع دالس (١٩٥٦). وفي العام نفسه تقدمت إسرائيل بمشروع آخر لتوطين اللاجئين خارجها، فالمشروع الكندي (١٩٥٧) والأسترالي في العام نفسه، أعقبها

" مشروع أيزنهاور
(١٩٥٧ - ١٩٥٨)، فمشروع همرشولد (١٩٥٩)، الذي تلاه مشروع جونسون (١٩٦١) وسبقه مشروع إشكول (١٩٦٠).

في ١٩٦٥ تقدم الرئيس الحبيب بورقيبة بمشروع تونسى للمصالحة بين العرب و إسرائيل، على أساس استعادة العرب لثلث المساحة التي احتلتها إسرائيل منذ إنشائها لتقوم عليها دولة عربية فلسطينية وعودة اللاجئين للعيش في هذه الدولة. وقد قوبل هذا المشروع باستنكار عربي جماعي[١٦].

تضمنت مشاريع التوطين خارج فلسطين، إقامة سكن للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وإنهاء صفة اللجوء عنهم، كما كان الحال في مشروع توطين لاجئي قطاع غزة، في غربي سيناء، الذي جرت مشاورات فعلية حوله، بين وكالة الإغاثة والسلطات المصرية، ووضعت له البرامج، والمخططات، فضلاً عن منح القروض الفردية، والتشجيع على التهجير. فبعد عودة وزير الخارجية الأمريكي، جون فوستر دالاس، من الشرق الأوسط، صيف ١٩٥٣، تجددت المساعى الأمريكية لمعالجة قضية اللاجئين، من خلال تعاون عربي - إسرائيلي، لاستثمار مياه نهر الأردن، وروافده، وتوطين اللاجئين، نهائيًا، خارج فلسطين. وبين خريف١٩٥٣، وخريف ١٩٥٥، قام جونستون بأربع زيارات للمنطقة، لإقناع العرب بقبول المشروع. ورغم فشل هذه المحاولة، فإن الولايات المتحدة ظلت تصر على معالجة قضية اللاجئين في إطار " مشارع التنمية الإقتصادية في الشرق الأوسط "، وهو ماطرحه " مشروع

أيزنهاور " (١٩٥٧ - ١٩٥٨) الذي ربط بين مشارع التنمية الإقتصادية وبين محاربة الشيوعية، بينما كان الهدف الرئيسي لمشروع أيزنهاور القضاء على معارضة العرب لوجود إسرائيل، وإنهاء قضية اللاجئين. أما آخر المشاريع الدولية التي طرحت في الخمسينيات لتوطين اللاجئين، فقد كانت مشروع " همرشولد "، الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، الذي تقدم في يونيو /حزيران ١٩٥٩، بوثيقة تحت عنوان " مقترحات بشأن استمرار الأمم المتحدة في مساعدة اللاجئين الفلسطينيين " [١٧].

مقاومة الشعب الفلسطيني حتى مارس١٩٥٥:

فشلت جميع مشاريع التوطين والإدماج، لعدة عوامل، أهمها موقف الشعب الفلسطيني الرافض للتشتت والذوبان، الذي أراده له الكيان الصهيوني، وأعوانه. وفضَّل اللاجئون العيش في خيام، في ظل ظروف قاسية، لمدة طويلة، على التنازل عن حقهم في العودة إلى فلسطين. لم تخف الأهداف السياسية لمشاريع التوطين على الشعب الفلسطيني، رغم اختبائها وراء دوافع " إنسانية ". من ناحية أخرى، لم تكن الدول العربية المجاورة مهيأة لاستيعاب اللاجئين، إذ يتطلب ذلك مستوى عال من التنمية الاقتصادية، وهو ما يتعارض مع المصالح السياسية الغربية، والهدف من وجود الكيان الصهيوني، ودورهما في الإبقاء على تخلف الوطن العربي [١٨].

اتخذ رفض مشاريع التوطين، الذي شمل التجمعات الفلسطينية كافة، اتجاهين، تمثل الأول في محاولات التعويق، فقد خرج اللاجئون إلى

الشوارع في مظاهرات، للاحتجاج على التوطين، وكان الرفض في قطاع غزة على صعيد الهيئات الشعبية الفلسطينية، وعلى مستوى الأفراد، ووصل الرفض إلى حد الانتفاضة، في مارس / آذار ١٩٥٥، ووجه الاتهام إلى وكالة الإغاثة، وبعض الدول العربية، بمحاولة تصفية القضية الفلسطينية، تحت ستار توطين اللاجئين وتشغيلهم. وفي عام ١٩٥٢، تشكلت عدة مجموعات سرية سعت نحو توجيه استياء اللاجئين في عمل سياسي وعسكري ملموس، لا يهدف إلى وضع حد لمشاريع التوطين فحسب، بل يضع أسس المقاومة، لتحقيق عودة الأرض، أيضًا. من بين هذه المجموعات " هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل "، وهي منظمة طليعية لحركة القوميين العرب، التي تأسست، عربيًا، عام ١٩٥١، وفضحت من خلال صحيفتها، " الثأر "، المحاولات التي تستهدف الصلح مع إسرائيل، وساعدت الشعب الفلسطيني على التمييز بين المشاريع الضرورية لتحسين الشروط المعيشية للاجئين، وبين تلك التي تستهدف تصفية القضية، تحت الشعار نفسه، ونجحت هذه المحاولات في وضع حد لمشاريع التوطين. تجلى ذلك في " المؤتمر العربي الفلسطيني "، الذي عقد في بيروت لرفض مشروع " همرشولد "، مما حمل الدول العربية على رفضه، وإجبار الأمم المتحدة على التخلي عنه، نهائيًا. كذلك أرغمت وكالة الإغاثة على التخلي عن خططها طويلة المدى، لتقصر نشاطها على الخدمات الأساسية فحسب[١٩].

لم يمنع وقوع النكبة، الشعب الفلسطيني من مواصلة الكفاح، بشكليه السياسي والمسلح، وإن اتسم هذا الكفاح بالعفوية، والتقطع، وافتقر إلى

التنظيم، والاستمرار. وطبقًا لإحصائيات وزارة الخارجية الإسرائيلية، لم يعترف الكيان الصهيوني بالأمن، فيما بين توقيع إتفاقيات الهدنة، عام ١٩٤٩، وحتى وقوع " العدوان الثلاثى "، عام ١٩٥٦، إذ سجلت الإحصائيات ٧٨٥٠ حادثة دخول سري، واشتباك لأبناء الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة (١٩٤٨) مع الجنود الإسرائيليين، وتوزعت كالآتي: ٨٥٠ من الضفة الغربية، و ٣ آلاف من قطاع غزة، و٦٠٠من سوريا، و٢٠٠من لبنان[٢٠].

كما أصدرت إحدى المحاكم العربية، خلال عاميْ ١٩٥٤و١٩٥٥ فحسب، أحكامًا مختلفة بالسجن، على ٩٩٧ فلسطينيًا، بتهمة " التسلل " إلى الوطن المحتل، فضلاً عن آخرين صدرت ضدهم أحكام مع وقف التنفيذ، بعد إدانتهم بالتهمة نفسها[٢١].

في محاولة لامتصاص نقمة الفلسطينيين، واحتواء طاقاتهم، وتجنيب الجيوش النظامية خوض معركة مع الكيان الصهيوني، تم تأسيس " الحرس الوطني " من أبناء قرى المواجهة في الضفة الغربية، زوُّدوا ببنادق تقليدية، حفظت ذخيرتها في مقار المجالس البلدية.

في ١٩٥٣/١٠/١٤، هاجم الجنود الإسرائيليون قرية قبية، بعد أن نسفوا مقر مجلسها البلدي، بما فيه من ذخيرة، ثم انفردوا بالحرس الوطني، ونفذوا مذبحتهم، دون أدنى مقاومة، بعد أن تجاهل القائد البريطاني للمنطقة طلب النجدة، الذي أرسلته القرية، عند وقوع الهجوم عليها [٢٢].

أما في قطاع غزة، فقد صادرت القوات النظامية العربية أسلحة المقاتلين الفلسطينيين، بعد النكبة، وحدَّت من حريتهم في الحركة والعمل، مما أدى إلى لجوء كثير منهم للإنتظام في العمل السياسي السري، ومن بين تلك الأنشطة " عصبة التحرر الوطني " التي تعرضت لملاحقة أجهزة الأمن المصرية. وفي شتاء ١٩٥٣ برز " الحزب الشيوعي الفلسطيني "، الذي اعتبر امتدادًا سياسيًا وفكريًا للعصبة، وشغل مكانها في التنظيم السري، كذلك تأسس فرع لجماعة الإخوان المسلمين. وفي عام ١٩٥٥ تشكلت نواة " حزب البعث العربي الإشتراكي " في غزة. ولم تنجح تلك التنظيمات في تكوين أجنحة مقاتلة لها، حتى وقوع " العدوان الثلاثي "، وظلت عمليات الدخول، سرًا، للأراضي المحتلة، الشكل المسيطر على أعمال المقاومة، وكان لهذه العمليات آثارها الملموسة في رفع الروح المعنوية العربية، وزعزعة الأمن في المستعمرات الصهيونية الحدودية، وقد نجحت تلك العمليات في إسقاط ٢٦ إسرائيلياً، في عام١٩٥١، ارتفع هذا الرقم إلى ٥٠، في عام ١٩٥٤، ثم قفز، عام ١٩٥٥ إلى ٢٤١ إسرائيلياً إثر قيام أول تنظيم مسلح في القطاع (الكتيبة ١٤١ فدائيون)[٢٣].

حادثة ١٩٥٥/٢/٢٨ وتشكيل الوحدات الفدائية:

كان حادث الاعتداء الإسرائيلي على الحامية المصرية، في " بئر الصفا "، قرب محطة السكك الحديدية بمدينة غزة، في ١٩٥٥/٢/٢٨، نقطة فاصلة، غيَّرت مجرى التعاطي المصري مع القضية الفلسطينية، ففي تلك الليلة اجتازت قوة من الجيش الإسرائيلي، تقدر بكتيبتين، خط

الهدنة، شرق غزة، وتوغلت ما يزيد عن ميلين في الأراضي الخاضعة للسيطرة المصرية، وهاجمت معسكرًا حربيًا مصريًا، وبيت ناظر محطة السكك الحديدية، ومضخَّة ماء، ومبنى عسكريًا، وأربعة أكواخ للمراقبة العسكرية، كما أوقعت شاحنة عسكرية، كانت تقل ملازمًا أول و٣٤ جنديًا أقبلوا من الجنوب، لنصرة الحامية المصرية فقضت عليهم جميعًا[٢٤].

كما وصل خبر الاعتداء الإسرائيلي للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، الذي سارع إلى عقد اجتماع طارئ لمجلس قيادة الثورة، كما دعا " مجلس الأمن القومي " لمناقشة تطورات الأوضاع على جبهة غزة، وكان من أهم القرارات التي اتخذت في هذا الشأن، الرد على العدوان الإسرائيلي، بضرب أهداف حيوية في العمق الإسرائيلي. كما تقرر تعزيز حامية غزة بعشر كتائب من " الحرس الوطني "، التي كانت تضم شبانًا متطوعين، يؤمنون بضرورة تحرير فلسطين، وحماية الحدود المصرية من الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة[٢٥].

اعتمد تطوير عمل عناصر الاستطلاع والمعلومات الفلسطينية، في مرحلته الجديدة، على الارتقاء بمستوى التدريب واختيار عناصر من الفلسطينيين ذوي الخبرة، والدراية بطبيعة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومواقع المستعمرات الإسرائيلية، واعتمد لذلك ثلاثة أساليب لإنتقاء العناصر المناسبة لهذه المهمة، فقد دعت قيادة مكتب المخابرات الحربية في غزة بعض الشخصيات الوطنية، ذات العلاقة المباشرة بالجماهير، وطلبت منهم تزكية عدد من الشبان، من مختلف أرجاء فلسطين المحتلة، يضاف إلى ذلك أهل قطاع غزة، كما طلب من المجموعة الأولى

المنتظمة بمكتب غزة تزكية من تراهم للالتحاق بهذه القوة. في الإطار نفسه، قام اليوزباشى (النقيب) صفوت عبد الله، والصاغ (الرائد) مصطفى حافظ بزيارة سجن غزة، واستدعاء جميع المحجوزين بتهمة " اجتياز خط الهدنة "، وبعد عدد من الزيارات الخاطفة، تم انتقاء خمسين منهم، وإحاطتهم بالمهمة الوطنية المنوطة بهم، وقابلوا ذلك بالترحيب، وبدأوا، في التو، التدريب داخل معسكر خاص [٢٦].

لم يكن دعم كتائب " الحرس الوطني " كافيًا لصد العدوان الإسرائيلي، كما لم يكن مرضيًا للقيادات الوطنية الشابة، وهو ما عبر عنه اليوزباشي صفوت عبد الله، في لقائه مع اللواء عبد الحكيم عامر، القائد العام للقوات المسلحة المصرية، أثناء زيارته لقطاع غزة، إذ كشف سقوط ١٣ شهيدًا من قوات الحرس الوطني، خلال عشرة ايام فقط. جرى استعراض لطبيعة المهام، التي يمكن أن تقوم بها قوات الحرس الوطني، بالتعاون مع عناصر فلسطينية، في ردع القوات الإسرائيلية، أولاً، تم القيام بعمليات معينة خلف خطوط العدو، ردًا على عدوانه على قطاع غزة. في تلك الجلسة الخاصة، التي شهدها الصاغ (الرائد) مصطفي حافظ، قرر عامر تشكيل قوة فدائية فلسطينية، مذكرًا بقرار مجلس قيادة الثورة بهذا الشأن، طالبًا إلى حافظ ورفاقه الإسراع بتشكيل هذه القوة [٢٧].

بدأ مصطفى حافظ ورفاقه في تطوير أسلوب تشكيل قوة الفدائيين، فالتحق بها ضابطان من سلاح الهندسة، وفني بحري آخر، وأخذ عدد الملتحقين بالقوة يزداد، باطراد. أصبح للقوة الناشئة ميدان تدريب،

معترف به، وفتحت أمام تلك القوة معسكرات التدريب الراقي، التابعة لقوات الحرس الوطني المصرية، وأنشئ في قيادة غزة فرع خاص بقوة الفدائيين، يُعنى بمختلف شؤونهم. ومع تزايد أعداد من التحقوا بالقوة من الفدائيين، ولسرعة التدريب، ودقة التنظيم، افتتحت مراكز جديدة، في مدينتى خان يونس، ورفح، إضافة إلى المركز الرئيسي في مدينة غزة، التي كان أهلها يرون في هذه القوة الأمل والرجاء، خاصة بعد أن عاشوا مأساة نزع سلاح المقاتلين منهم، في عام ١٩٤٨[٢٨].

وصل عدد أعضاء الوحدات الفدائية في مرحلة الذروة (١٩٥٥ - ١٩٥٦)، إلى ٧٠٠ عضو، وقد اعترفت إسرائيل بخطورة العمل الفدائى على أمنها [*]، وتعطيله للاستيطان، أهم أهداف المشروع الصهيوني، فضلاً عن الآثار الاقتصادية والبشرية المرهقة للعدو، فقد خسرت إسرائيل نتيجة للغارات الفدائية، حتى عام ١٩٥٦، قرابة ستة أضعاف خسائرها البشرية في حملتها على السويس (١٩٥٦)، وضعف ما خسرته في حرب أكتوبر (١٩٧٣)، وفقًا للمصادر الإحصائية الإسرائيلية[٢٩].

لم يكن تشكيل الوحدات الفدائية الفلسطينية ناتجًا عن إدراك القيادة السياسية المصرية لخطورة التهديد الإسرائيلي على الأمن المصري، أو ضرورة الاعتماد على القوة الذاتية فحسب، بل، أيضًا، تلبية لمطالب أهالي غزة، الذين انتفضوا إثر الاعتداء الإسرائيلي (١٩٥٥/٢/٢٨)، مطالبين بتسليح القطاع، وانخرطوا في شتى الاتجاهات السياسية والعقائدية، في مظاهر عارمة، تعرضت خلالها رموز المنظمات الدولية لمهاجمة الجماهير، وفي ذلك دلالة على رفض الواقع الذي قام بعد النكبة.

والغريب أن الإدارة المصرية في القطاع عمدت إلى اعتقال المسؤولين عن انتفاضة مارس / آذار ١٩٥٥، كما حلت " نقابة معلمي مدارس اللاجئين "، التي أدت دورًا مهمًا في محاربة مشاريع التوطين، فضلاً عن قرارات حظرت التظاهر وقيام الأحزاب، ومنعت التجول، في أوقات محددة، في أنحاء القطاع[٣٠].

ربما عكس ذلك الموقف، وغيره من مواقف الأنظمة العربية، التناقض الذي اتسم برؤاها للقضية الفلسطينية، رغم أن الحركة الوطنية الفلسطينية ظلت تعلق آمالاً كبرى على الأنظمة العربية، التي سعت، على غير المتوقع منها، لمحو معالم هذه الحركة، وإجحاف حقوقها، واحتواء ما تبقى منها، بعد ذلك[٣١].

غير أن الحركة الوطنية في البلاد العربية حمت القضية الفلسطينية من التصفية، إذ نجحت في منع الالتحام بين بعض الأنظمة العربية وبين الاستعمار الأمريكي. وكان موقف مصر الحيادى من حرب التدخل الأمريكى في كوريا، عام ١٩٥٠، أول ضربة ضد المشاريع الاستعمارية في الوطن العربي، تلاه رفض الحكومة الوفدية المصرية الانضمام إلى " قيادة الشرق الأوسط " الاستعمارية، التي أسستها الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وتركيا، في أكتوبر / تشرين الأول ١٩٥٠. فضلاً عن التصدي لحلف بغداد، الذي أعلن في ١٩٥٥/٢/٢٤. وغطت الدول العربية موجة وطنية عاتية، وحاصرت المشروع الاستعماري، وحالت دون ضم الأردن إليه[٣٢].

من العدوان الثلاثي وحتى ١٩٦٤:

اتخذت القوات الإسرائيلية من العمليات الفدائية المتوالية، التي ضربت العمق الإسرائيلي، بعد تشكيل الوحدات الفدائية الفلسطينية، ذريعة لاحتلال قطاع غزة، إثر اشتراكها في " العدوان الثلاثي " على مصر، في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٥٦.

عمدت القوات الإسرائيلية، منذ وطئت أرض غزة، إلى ارتكاب مجازر عدة، في شتى الأراضي الفلسطينية، والاعتداء على الأعراض، وممارسة أبشع أنواع التعذيب، لإجبار الشعب الفلسطيني على إخلاء القطاع، والاستسلام لما يطرح من حلول لتسوية القضية. في تلك المرحلة، شهد القطاع قيام تنظيمات للمقاومة، بخلاف الوحدات الفدائية السابقة، التي غادر قسم كبير من أعضائها القطاع، متجهًا إلى الأردن، مدمرين في طريقهم عددًا من المنشآت العسكرية الإسرائيلية. أهم تلك التنظيمات تنظيم " الحركة الوطنية "، الذي استهدف تعبئة الشعور الوطني في وجه الدعاية الإسرائيلية، ومقاومة فكرة تدويل القطاع، وقد عمل التنظيم، لاحقًا، تحت اسم " الجبهة الوطنية "، ولجأ إلى أسلوب المقاومة المدنية. كما تشكلت " جبهة المقاومة الشعبية "، التي سارت على نهج " الجبهة الوطنية "، إلى أن تمكنت سلطات الإحتلال من توجيه ضربة قاصمة لهما. وخلال فترة الإحتلال الإسرائيلي لغزة، ظهرت كذلك تنظيمات أخرى، مثل " شباب الثأر "، الذين كانوا يهتمون بشؤون الأهالى، ويتوعدون المتعاونين مع العدو، فضلاً عن مواقف كثيرة مع القيادات الشعبية، التي رفضت التعاون مع قوات الاحتلال، وتعرضت

للاعتقال والتعذيب [٣٣].

استهدفت القوات الإسرائيلية التحطيم النفسى لأهل غزة، ولجأت إلى الإرهاب الدموي، متمثلاً في مجازرها البشعة ضد مئات الأبرياء، فضلاً عما يسمى " بحملات الاغتصاب "، التي تركزت على مخيمات اللاجئين، بالقرب من مدينة غزة، غير أن تلك الحملات توقفت، إثر تصدي الأهالي، وتضافر جهودهم، لمواجهتها، وبدا أن الشعب الفلسطيني قد تعلم من نكبة ١٩٤٨، ألا يفرط في الأرض، حرصًا على العرض [٣٤].

خلف الاحتلال الإسرائيلي لغزة، الذي استمر نحو أربعة أشهر ٩٣٠ شهيدًا، و٧١٦ جريحًا و٢١٥ مفقودًا، غير أن هذا الاحتلال، على خلاف ما قصد منه، شحذ الروح الوطنية، وليس أدل على ذلك من تصدي المقاومة الشعبية لمحاولة تدويل قطاع غزة، عقب مغادرة قوات الاحتلال، في مارس / آذار ١٩٥٧، وسقوط الشهداء، وهم يستبدلون الأعلام الفلسطينية والمصرية بعلم الأمم المتحدة، على المقر الرئيسي لإدارة الحاكم الإداري العام لقطاع غزة، توازى ذلك مع التظاهر، وتوزيع المنشورات المتمسكة بالهوية العربية الفلسطينية [٣٥].

شهد العمل الفدائي، المدعوم عربيًا، تعثرًا واضحًا، نتيجة ارتباطه بالعمل العربي الرسمي، فبعد أن حققت الوحدات الفدائية الفلسطينية، التي شكلتها القيادة المصرية في قطاع غزة، نجاحًا كبيرًا في ردع العدو، توقف هذا النشاط، بعد الانسحاب الإسرائيلي من غزة، إثر " العدوان الثلاثى "، وتغير الموقف الرسمي المصري الذي ارتبط بضمانات تكفل

ذلك، مقابل الانسحاب الإسرائيلي من غزة، في مارس / آذار ١٩٥٧ (٣٦).

في سوريا عمدت المخابرات السورية إلى استحداث " شعبة فلسطين "، ١٩٥٥، التي كلفت بتنظيم الفدائيين الفلسطينيين المقيمين في سوريا ولبنان(*)، بهدف التغلغل في الأراضي المحتلة، وجمع معلومات عن العدو. وبعد سقوط دولة الوحدة، تم تحويل تلك الشعبة إلى كتيبة مقاتلة، ثم عادت، وتحولت، إثر تشكيل " منظمة التحرير الفلسطينية "، إلى جزء من
" جيش التحرير الفلسطيني "، إذ شكلت نواة " لواء حطين " (٣٧).

في العراق، أسس عبد الكريم قاسم " فوج التحرير الفلسطيني "، إبان احتدام خلافه مع عبد الناصر، في مارس / آذار ١٩٦٠، برعاية الحاج أمين الحسيني، رئيس " الهيئة العربية العليا "، التي قامت بتنظيم التطوع والالتحاق بالفوج لمعظم ضباط المعاهد العسكرية العراقية. غير أن هذه التجربة فشلت، إثر انقلاب فبراير / شباط ١٩٦٣، على نظام قاسم وكانت الرعاية الرسمية للفوج، مع محدودية التجمع الفلسطيني في العراق، من أسباب فشله (٣٨).

على الصعيد الفلسطيني، غير الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة، أواخر عام ١٩٥٦، مجرى الحركة الوطنية الفلسطينية إذ أخذت الطلائع الفلسطينية تتحرك، بهدف بلورة عمل فلسطيني منظَّم، منفصل، أو تعزيز الاتجاهات التي تنادي بتحرير فلسطين داخل الأحزاب، والتنظيمات السياسية العربية. وكان أبرز التنظيمات، والمؤسسات الفلسطينية، التي

تبلورت، في تلك الفترة، " حركة التحرير الوطني الفلسطينية " (فتح)، وقد مثلت طليعة التنظيمات الفلسطينية الصرفة، منذ عام ١٩٤٨، وكانت البداية الجادة للحركة في الكويت، عام ١٩٥٧، مع قيام امتدادات لاحقة، في كل من مصر، وغزة، والأردن، وسوريا، والسعودية، ولبنان، والعراق، وقطر. تبنت " فتح " استراتيجية تنطلق من اعتبار الكفاح المسلح طريقًا وحيدًا لتحرير فلسطين، وتصادمت هذه التوجهات مع الظروف السياسية القمعية، التي سادت في الخمسينيات حتى منتصف الستينيات، كما تزامنت مع هيمنة المشاعر القومية الوحدوية لدى العرب و الفلسطينيين، لذا نمت " فتح "، ببطء، ولم تصل إلى قلب الشعب الفلسطيني. خلال سنوات التأسيس الأولى[٣٩].

في نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٥٩، تأسس " الاتحاد العام لطلبة فلسطين "، في القاهرة، بدعوة من الروابط الطلابية الفلسطينية، التي كانت منتشرة في بيروت، ودمشق، والاسكندرية، والقاهرة، ولم يقتصر دور الاتحاد على النضالات النقابية البحتة، بل تغلب الطابع السياسي على أنشطتهم، واستمد الاتحاد أهمية خاصة لإفرازه عددًا من القيادات الفلسطينية البارزة، التي تصدرت الحركة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن اعتباره أحد مقومات الشخصية الوطنية الفلسطينية المستقلة، وأحد دعامات ثقلها. في وقت مبكر من عملية البناء الوطني، كان الاتحاد أولى المؤسسات الفلسطينية، التي تمتعت بحق الانتخاب المباشر، الذي طالما حرم منه الفلسطينيون في اختيار قادتهم وممثليهم. من هنا لم يفز الاتحاد باعتراف الجامعة العربية فحسب، بل فاز، أيضًا باعتراف منظمات

قطرية، عربية، وأجنبية، وعالمية، كاتحاد الطلاب العالمي (I. U. S)[٤٠].

بعد عقد من النكبة، حدث تغير جذري في التفكير الفلسطيني، سياسيًا وعسكريًا، إذ أدرك الشعب الفلسطيني فشل العمل العسكري العربي، لارتباطه بأغراض وشروط الأنظمة المتغيرة. كما رسخ توقف العمل الفدائي الرسمي، المدعوم من السلطات المصرية (عام ١٩٥٧) الفكرة نفسها. من ناحية أخرى أسهم نجاح الثورة الجزائرية في الاعتقاد بحتمية حرب التحرير الشعبية لتحقيق الاستقلال الفلسطيني. على هذا برزت عدة أجنحة عسكرية فلسطينية، من بينها الخلية السرية الأولى في تنظيم حركة " فتح "، التي
تشكلت عام ١٩٥٨، وإن لم تستطع ممارسة دورها العسكري، إلا في مطلع ١٩٦٥ [٤١].

أما " جبهة التحرير الفلسطينية "، فقد تأسست نتيجة التقاء ثلاث فرق فدائية فلسطينية، حملت أسماء الشهداء عز الدين القسام، عبد القادر الحسيني، وعبد اللطيف شرورو، في أواخر الخمسينيات، وقد نجح أعضاء
" الجبهة " في دخول الأراضي المحتلة، في تلك الفترة، لكن " الجبهة " لم تعلن نشاطها المسلح إلا إثر حرب يونيو / حزيران ١٩٦٧ [٤٢].

في مطلع الستينيات ظهرت " منظمة شباب الثأر "، الجناح العسكري لحركة القوميين العرب، لكن عملياتها الفعلية بدأت خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٤ [٤٣].

التحق كثير من الفلسطينيين، الذين تشتتوا في البلاد العربية، بالتنظيمات والأحزاب العربية، وبخاصة " حزب البعث العربي الاشتراكي "، و " حركة القوميين العرب "، وقد حرص " البعث " على إصدار بيانات، في المناسبات الوطنية الفلسطينية المختلفة، وإن بدأ، منذ عام ١٩٥٩، في تأكيد الخصوصية الفلسطينية، وتبلور ذلك من خلال قرار تنظيمي، قضى بفرز كوادر وعناصر الحزب العربية الفلسطينية، في جهاز خاص سمى " الفرع الفلسطيني " لحزب البعث، وتبنى الحزب حق الشعب الفلسطيني في حرية تنظيم نفسه، وإبراز الكيان الخاص به. أما " حركة القوميين العرب " فقد تبنت الأهداف العربية الشاملة، لكنها تميزت عن غيرها بجوهر فلسطيني، وملامح فلسطينية واضحة، من حيث نشأتها، والمساهمون في تأسيسها، وبرامجها. وبعد قيام دولة الوحدة بين مصر وسوريا، أوائل عام ١٩٥٨، تشكلت في الحركة " لجنة فلسطين "، وفي مطلع الستينيات شهدت الحركة بداية تنظيمية لتكوين جهاز خاص عن طريق تشكيل " إقليم فلسطين "، أسوة ببقية أقاليم الحركة (٤٤).

انتظم بعض الفلسطينيين في صفوف أحزاب أخرى، مثل " الاخوان المسلمين " و " حزب التحرير الإسلامى "، والأحزاب الشيوعية العربية، خاصة الأردني، و الحزب السوري القومي الإجتماعي "، الذي نجح في اجتذاب عدد متميز من الفلسطينيين، في أعقاب حرب ١٩٤٨، لمواقفه الحاسمة من الصهيونية، واعتماده أساليب نضال عنيفة (٤٥).

منذ منتصف عام ١٩٤٩، وعلى مدى عقد من الزمان، كان الموقف

العملى لمعظم الدول العربية هو طي القضية الفلسطينية، رغم المناوشات العسكرية المتقطعة، التي كانت تجري بين قوات الطرفين، فطوال هذا العقد، أبدت مختلف العواصم العربية استعدادًا للتسوية، المباشرة أو غير المباشرة، مع إسرائيل، والاعتراف بها، في الوقت نفسه لم تتخذ دولة عربية واحدة أية خطوة عملية تمكّن الفلسطينيين من ممارسة حق تقرير المصير، في المناطق التي خضعت للإدارة العربية. غير أن هذا الموقف بدأ يتغير، منذ أوائل عام ١٩٥٩، عندما أقرت لجنة من خبراء الجامعة العربية مشروع " الكيان الفلسطيني ". وفي أيلول/سبتمبر ١٩٥٩ وافق مجلس الجامعة، في الدار البيضاء، على إنشاء " أجهزة فلسطين "، وهيئة تقوم بالتنسيق بينها، وعنى المشروع أن يعتبر التنظيم الجديد ممثلاً لفلسطين، في الجامعة وعلى النطاق الدولي، خشية أن يصل صوت الشعب الفلسطيني، عبر طريق آخر (٤٦).

في ١٩٦١/٢/٢٧، أعلنت " الهيئة العربية العليا " - بعد طول صمت - بأنها تنوي إنشاء جهاز رسمي مسؤول، يعالج الشؤون المتعلقة بالمشكلة الفلسطينية، ويكرس نفسه لتعبئة الشعب الفلسطيني، سياسيًا وعسكريًا. و في ذكري " وعد بلفور " (١٩٦١/١١/٢)، أصدرت " الهيئة " بيانا، دعت فيه الدول العربية إلى تسليم القضية الفلسطينية لأصحابها، " الذين تمرسوا في النضال ضد الاستعمار والصهيونية (٤٧).

تراكمت شتى النضالات الشعبية الفلسطينية، ديمقراطية ومطلبية، منذ النكبة وحتى مطلع الستينيات، بما سمح للكيان الفلسطيني أن يتبلور، مرة أخرى، الأمر الذي عززه إحباط القوى الوطنية الفلسطينية لشتى

مؤتمرات تصفية القضية الفلسطينية، لذا حين استعاد الاقتصاد الفلسطيني عافيته، أواخر الخمسينيات، وجد الأرضية التي يقف عليها، مما حقق مردودًا أساسيًا له من جهة، فضلاً عن تمكّنه من توظيف التطورات الإيجابية، الإقليمية والعالمية، من جهة أخرى [٤٨].

بحلول عام ١٩٦٣، تخطى عدد المنظمات الفدائية الفلسطينية الثلاثين، صحيح أن معظمها اقتصر على اللافتة فحسب، إلا أن ضخامة الرقم عكست مدى تعطش الشعب الفلسطيني لأخذ قضيته الوطنية بين يديه، بعد أن قلب فشل الوحدة المصرية - السورية، الشعار الوطني الفسطيني " الوحدة طريق التحرير " إلى " التحرير طريق الوحدة ". خاصة بعد أن حث عبد الناصر الشعب الفلسطيني على أخذ قضيته بين يديه، الأمر الذي كرره كل من ملك العربية السعودية، سعود بن عبد العزيز، والرئيس الجزائري، أحمد بن بيلا (١٩٦٢). لكن النظام العربي خشيَ من مغبة العمل الفدائي الفلسطيني، مما عجَّل بظهور " منظمة التحرير الفلسطينية "، في صيف ١٩٦٤، وإن قبلتها الأنظمة العربية، على مضض [٤٩].

الكفاح الوطني الفلسطيني في الداخل:

توهمت الدوائر الإسرائيلية الحاكمة، بعد النكبة، بأن الفرصة مواتية لها لاستيعاب العرب الذين بقوا فيها. لعب حزب " المابام " دورًا رئيسيًا في تنفيذ هذا المخطط، فشكل أكثر من قائمة عربية في الانتخابات النيابية، كما أنشأ حزب " الصهيونيين العموميين " حزبًا عربيًا "، هو " حزب الوسط "، وأشرف حزب " أحدوت هاعفودا " على تأسيس " حزب

العمل الإسرائيلي العربي "، عام ١٩٥٨، الذي لم يكن له برنامج سوى الحيلولة دون التغلغل الشيوعي في الأوساط العربية. وقد استطاعت الأحزاب الموالية للصهيونية أن تحصد ما يقرب من ثلثي أصوات العرب، في انتخابات ١٩٥١، ١٩٥٥، لكن هذه النسبة هبطت، بوضوح، في انتخابات ١٩٥٩، لصالح الحزب الشيوعي الإسرائيلي، الذي انضم إليه كثير من العرب الفلسطينيين، إذ كان الحزب الوحيد الذي لا يناصر الصهيونية، في ظل حظر سلطات الاحتلال لإنشاء أي تنظيم سياسي عربي قومي في إسرائيل. واستمر " الحزب الشيوعي " في فضح الصهيونية، واضطهاد العرب، من خلال صحيفته (الاتحاد)، في حين توقفت مجلة حزب المابام " الفجر " عن الصدور، عام ١٩٦٨، إذ لم يستطع جذب عرب ١٩٤٨ بسياساته المتذبذبة تجاه القضايا العربية[٥٠].

اقترن اشتداد ساعد التيار اليساري بين عرب ١٩٤٨، بازدياد النشاط الموجه ضد القمع الإسرائيلي. فمنذ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٤٩، رفضت قبيلة العزازمة البدوية، التعهد بالولاء لإسرئيل، فطردتها الأخيرة خارج الحدود، عقابًا لها، وظل " مؤتمر العمال العرب " قائمًا في الناصرة، حتى ١٩٤٩، رغم اختفاء التنظيمات النقابية العربية الأخرى، وفي يونيو/ حزيران ١٩٥١اجتمع في عكا، ٧ آلاف عربي من ١٤ قرية من قري الجليل وطالبوا بإعادة أراضيهم إليهم. وفي ١٩٥٢ اتحد عرب ١٩٤٨ في حركة احتجاج على قانون الجنسية، وما به من تمييز عنصري، وأعلن الإضراب العام في الناصرة، وعم الاحتجاج جميع المدن العربية [٥١].

برغم الظروف القاسية التي واجهها عرب ١٩٤٨ تحت نير سلطات احتلال غاشمة لاقتلاعهم من أرضهم، بشتى السبل وتقييد حريتهم بسن ١٧٠ قانونا تكبل العرب، وتهددهم بالطرد من العمل، والأرض، والبلاد، لدرجة أن أهالى كفر قاسم تخوفوا من ترميم قبور موتاهم، برغم ذلك كله، يسبقه غياب القيادة الوطنية، أصر عرب ١٩٤٨ على أهداف استراتيجية للمقاومة المدنية، تمثلت في الصمود والبقاء داخل حدود الكيان الجديد، والتشبث بملكية الأرض، واستعادة طقوس الحياة اليومية، وطالبوا في ذاك الإطار بتشكيل مجالس بلدية منتخبة. وخاضت مجموعات أخرى من عرب ١٩٤٨محاكمات مرهقة، لإثبات حقها في الأرض، مثل قضية قريتى " إقرت " و " كفر برعم " في الجليل، اللتين دام كفاح أهاليهما من ١٩٤٩ حتى ١٩٧٢، ورفضوا الحصول على تعويضات، وقاموا بالاعتصام، والتظاهر، كذلك قام أهالى قرية " الخصاص "، قرب الحدود السورية، بمحاولات قضائية مشابهة للعودة إلى قريتهم، بعد طردهم منها، عام ١٩٤٩ (٥٢).

تصدت القبائل البدوية كذلك لمحاولات توطينهم في مناطق أخرى، وكانت عشيرة " الصانع "، البالغ قوامها نحو ألف نسمة، من تعرض لهذه السياسة في النقيب، فأقام رئيسها، الشيخ الحاج إبراهيم الصانع دعوى، ضد نقلهم الإجباري من أرضهم، ورفضت القبيلة الإنذار، الذي وجهته إليها سلطات الاحتلال، واستطاعت قبيلة الصانع أن تحصل على تسوية لصالحها، عبر لجنة الهدنة المشتركة، في سبتمبر/أيلول ١٩٥٢. وفي الشمال خاضت قبيلة عرب الواعر صراعًا طويلاً مع سلطات

الاحتلال، فرفضت عام ١٩٥٦، مغادرة أراضيها في الجليل، وصمدت أمام العقوبات الجماعية، التي فرضتها سلطات الاحتلال عليها في مجالات: الصيد، والرعى، والتجارة، و تدميرها لآبار المياه، والبيوت، والأكواخ الخاصة بهم، دون أن يذعنوا، أو يلتمسوا مساعدة السلطة، بل نصبوا خيامهم إلى جانب بيوتهم المهدَّمة، وأكدوا بقاءهم في أرض آبائهم (٥٣).

استطاع عرب ١٩٤٨، في حالات محدودة، أن يفرضوا إرادتهم على سلطات الاحتلال، من حملات مكثفة ضد التشريعات الإسرائيلية المجحفة، وقد تجلى ذلك في التصدي لمشروع " قانون التقادم "، عام ١٩٥٨، الذي كان يلزم العربي تقديم ما يثبت حيازته لأرضه، خلال ٥٠ عامًا ماضية، إذ تم تخفيض تلك المدة إلى ١٥ عامًا، فقط، تلبية لمطالب المحتجين العرب، كما تم قبر مشروع " قانون تركيز الأراضي الزراعية "، الذي سنته الحكومة الإسرائيلية، عام ١٩٦٠، للاستيلاء على مزيد من الأراضي العربية، بذرائع واهية (٥٤).

في آيار /مايو ١٩٥٨، قررت بلدية الناصرة الاحتفال، أسوة بالمدن الأخرى، بذكرى قيام إسرائيل. لم يستطع العرب السكوت على ذلك، فعقدوا اجتماعًا حاشدًا، ونصبوا مكبرات صوت أذاعت الخطب الحماسية، والأناشيد القومية، ونظَّموا أول مظاهرة كبيرة، بمناسبة " عيد العمال "، اجتذبت المظاهرة جماهير غفيرة من القرى العربية المجاورة. هنا ظهر الوجه الحقيقى لسلطات الاحتلال، التي سرعان ما نكَّلت بالمتظاهرين، واعتقلت ١٣٣ منهم، وهو ما أكد بأن " الأقلية العربية "

داخل الكيان الصهيوني ليست مسالمة، أو متعاونة مع الاحتلال، كما يعتقد البعض. وقد فتحت تلك الواقعة الباب أمام مشاركة النشاط العربي، الذي تجلي في تأسيس " الجبهة الشعبية "، والتظاهر، سنويًا، في " عيد العمال "، للمطالبة بحقوق الشعب الفلسطيني، وحق تقرير المصير [٥٥].

معروف أنه في عنفوان المد القومي، تضامن عدد من القوميين، فأسسوا
" الجبهة العربية "، لكن الحاكم العسكري رفض تسجيلها، فغيروا اسمها إلى
" الجبهة الشعبية "، وتم من خلالها التحالف مع الشيوعيين. وقد نص دستورها على النضال من أجل إلغاء الحكم العسكري، ووقف مصادرة الأراضي، وإلغاء التمييز العنصري، وعودة اللاجئين، واستخدام اللغة العربية في جميع الدوائر. وأقامت " الجبهة " فروعًا لها، في عامها الأول (١٩٥٨)، في (٦) مدن عربية فلسطينية، ونظَّمت، عام ١٩٥٩، مؤتمرًا للأراضي واللاجئين في حيفا، تصدت له سلطات الاحتلال، واعتقلت عشرين من زعماء " الجبهة " [٥٦].

نتيجة للخلاف الذي احتل الساحة العربية، ربيع ١٩٥٩، بين التيارين القومي والشيوعي، دب الخلاف داخل " الجبهة الشعبية "، مما أدى إلى انشقاق التيار القومي عن الجبهة، مكونًا " حركة الأرض ".

تأسست " حركة الأرض ": عام ١٩٥٩، فكانت حركة سياسية رائدة، اتخذت شكلاً نضاليًا صداميًا وسريًا، مختلفًا عن غيرها من الحركات، ومثلت الحركة رافدًا في الحركة السياسية الوطنية العامة للشعب العربي

الفلسطيني، واستجابة موضوعية لحالة النهوض الوطني داخل الأراضي المحتلة، التي استمدت الكثير من زخمها من حالة النهوض العربي خارج حدود الاحتلال الإسرائيلي. غير أن " حركة الأرض " لم تصمد أمام العسف الإسرائيلي، إذ ألغيت بقرار رسمي إسرائيلي، أواسط عام ١٩٦٤، بعد أن خاضت نضالاً مطلبيًا، في معظمه[٥٧].

في ظل قلة المعلمين العرب، وندرة الكتب العربية، والانقطاع، والعزلة عن الوطن العربي، لعب المثقفون والطلاب دورًا أساسيًا في تثبيت هوية العرب القومية، ومقاومة ذوبانهم ثقافيًا. اضطر المعلمون إلى إعادة طبع بعض الكتب العربية، بأبسط الوسائل، وإلى استنساخها باليد أحيانا. في مارس/ آذار ١٩٦٠، عقد " مؤتمر المثقفين العرب " في حيفا، واتخذ قرارات مهمة، تؤكد ضرورة النضال من أجل الديمقراطية، وإلغاء الحكم العسكري، والاعتراف باللغة العربية [٥٨].

وبعد، فقد تأكد من خلال تتبع مسيرة الكفاح الوطني الفلسطيني، منذ النكبة وحتى إنشاء " منظمة التحرير الفلسطينية "، عام ١٩٦٤، بأن الشعب الفلسطيني لم يتوقف، يومًا، عن النضال من أجل تحرير الوطن واستقلاله، وأن تلك الحقبة لم تكن، كما يتصور البعض، فترة خمول، استسلم فيها الشعب الفلسطيني لواقعه الأليم بعد النكبة.

عكس قبر مشاريع التوطين، ومنع تصفية القضية الفلسطينية، برغم كل الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بالشعب الفلسطيني، وافتقاده، لفترة طويلة، قيادة وطنية توحد إرادته وتعبر عن حقوقه ومطالبه، وعيا وطنيا رفيع المستوى، استشعر قيمة الوطن، وحافظ على انتمائه إليه،

حتى وهو سليب، رافضا مقايضته بأرض أخرى، حتى وإن كانت عربية.

كشفت الدراسة، كذلك، استخدام الدول الاستعمارية الإمبريالية للمنظمات الدولية، كأدوات طيعة في أيديها، للضغط على الدول والشعوب المستهدفة لتحقيق أغراض تلك القوى الاستعمارية، على حساب الشعوب، حتى وإن كانت قضاياها عادلة. الأمر الذي ينبغي أن نأخذه في الاعتبار، عند تعاطينا مع الأحداث، والقضايا الراهنة.

* * *

obeikandl.com

مراجع الفصل الرابع والعشرون

(١) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الثاني، المجلد الخامس، بيروت، ١٩٩٠ (انظر: أسعد عبد الرحمن، النضال الفلسطيني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ص ١٦٥ - ١٨١، ص ١٦٧.

(٢) **المصدر نفسه** ص ١٦٧ - ١٦٨.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: خيرية قاسمية، الحركة الوطنية الفلسطينية في ثلثي القرن الحالي (١٩٠٠ - ١٩٦٤)، ص ٣٩ - ١٦٣).

(٤) عيسى الشعيبي، **الكيانية الفلسطينية، الوعى الذاتى والتطور المؤسساتى ١٩٤٧ - ١٩٧٧**، بيروت، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ط١، ١٩٧٩، ص ١٨.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٠.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ١٩ - ٢٥.

(٧) **المصدر نفسه** ص ٢٩ - ٣٠.

(٨) **المصدر نفسه** ص ٣١ - ٣٤.

(٩) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: عبد الرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٨.

(١٠) الشعيبي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢ - ٤٣.

(١١) بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧ - ١٩٤٨**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط١، ١٩٨١، ص ٤٨٠ - ٤٩٠.

(١٢) **المصدر نفسه** ص ٤٩١ - ٦١٥.

(١٣) عبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية، المحطات الرئيسية - الدروس المستفادة**، القاهرة، دار الكلمة، ط١، ٢٠٠٠، ص ٣٥ - ٣٦.

(١٤) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٨ - ١٠٩).

(*) لجنة شُكلت للاستقصاء الاقتصادي للشرق الأوسط، بناء على اقتراح العضو الأمريكي في " لجنة التوفيق الدولية "، بهدف تسهيل توطين اللاجئين، ودمجهم، اقتصاديًا، اعتمادًا على أنفسهم.

(١٥) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.

(١٦) منير الهور وطارق الموسى، **مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية منذ ١٩٤٧ - ١٩٨٢**، عمان، دار الجليل للنشر، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ٤٨ - ٦٢.

(١٧) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره** (انظر: خيرية قاسمية، **مصدر سبق ذكره**، ص١١٣).

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ١١٣.
(١٩) **المصدر نفسه**، ص ١١٣ - ١١٤.
(٢٠) أحمد صادق سعد، وعبد القادر ياسين، **الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨ - ١٩٧٠**، بيروت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ط١، ١٩٧٥، ص ٦٩.
(٢١) ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧.
(٢٢) سعد، وياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٠ - ٧١.
(٢٣) محمد خالد الأزعر، **المقاومة في قطاع غزة ١٩٦٧ - ١٩٨٥**، القاهرة، دار المستقبل العربي،
ط١، ١٩٨٧، ص ٤٤ - ٤٥.
(٢٤) **المصدر نفسه**، ص ٤٦ - ٤٧.
(٢٥) يونس الكترى، **حلقة مفقودة من كفاح الشعب الفلسطيني**، القاهرة، دار المستقبل العربي،
ط١، ١٩٨٧، ص ٢٠ - ٢٢.
(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٢ - ٢٣.
(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٧ - ٢٩.
(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠ - ٣١.
(*) خسرت إسرائيل في بضعة أسابيع ٣١٨٧ قتيلاً إثر عمليات الوحدات الفدائية، بينما كانت خسائرها في حرب ١٩٥٦ تقدر بنحو ١٧٢ قتيلاً، وفي حرب ١٩٧٣ سقط نحو ٢٥٦٩ قتيلاً إسرائيليًا، انظر نشرة دار الجليل للدراسات الفلسطينية والنشر، عمان، ١٩٩٢/٥/١٨.
(٢٩) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٠ - ٥١.
(٣٠) **المصدر نفسه**، ص ٤٧ - ٤٩.
(٣١) سعد، وياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦.
(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٧٤ - ٧٥.
(٣٣) الأزعر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣ - ٥٥.
(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٥٦.
(٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٧ - ٥٩.
(٣٦) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: أسعد عبد الرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٤).
(*) كشفت التحقيقات التي أجريت عام ١٩٥٣ قيام الفدائيين العرب المقيمين في دمشق بالدخول سرًا إلى فلسطين المحتلة، وهي أولى العمليات من هذا النوع. وقد مثلت تلك العمليات نواة " شعبة فلسطين ". انظر: جون باجوت جلوب، جندي مع العرب، ترجمة عفيف حسن الصمدي، بيروت، دار النشر للجامعيين، د. ت.
(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ١٧٥.

obeikandl.com

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ١٧٤ - ١٧٥.
(٣٩) **المصدر نفسه**، ص١٧٠.
(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧٠ - ١٧١.
(٤١) **المصدر نفسه**، ص ١٧٥ - ١٧٦.
(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ١٧٦.
(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧٦ - ١٧٧.
(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ١٧٢ - ١٧٣.
(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ١٧٣.
(٤٦) سعد، وياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٨ - ٧٩.
(٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.
(٤٨) ياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨.
(٤٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٢ - ٤٣.
(٥٠) سعد، وياسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٩ - ٨١.
(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٨١.
(٥٢) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: خالد القشطيني، المقاومة الفلسطينية، ص ٢٨٣ - ٣٥٤، ص ٣٢٧ - ٣٢٩).
(٥٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٠.
(٥٤) **المصدر نفسه**، ص ٣٣٠.
(٥٥) **المصدر نفسه**، ص٣٣٢.
(٥٦) **المصدر نفسه**، ص٣٣٢.
(٥٧) الموسوعة، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: أسعد عبد الرحمن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧١).
(٥٨) الموسوعة الفلسطينية، **مصدر سبق ذكره**، (انظر: خالد القشطيني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٣٣).

* * *